قـــرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٩٥٩ لسنة ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن إنشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المـــادة الأولى)

تُنشأ بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء وحدة لإدارة وتنفيذ مشروعات استكمال وربط قواعد البيانات القومية برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من السادة :

١ - وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

٢ - وزير التضامن الاجتماعى .

٣ - وزير الداخلية .

٤ - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

٥ - رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

٦ - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

٧ - الدكتور/ أحمد محمود درويش - ويكون استشاريًا للوحدة .

٨ - المهندس/ وليد حسن السيد جاد - من ذوى الخبرة .

٩ - المهندسة/ غادة مصطفى لبيب - وتكون مشرفًا فنيًا على الوحدة .

(المـــادة الثانيـة)

تختص الوحدة دون غيرها بما يلى :

الإشراف مع الجهات ذات الصلة على استكمال إنشاء قواعد بيانات أفراد ومؤسسات المجتمع على المستوى القومى وربطها بشبكة حكومية مؤمنة .

تنقية قواعد البيانات المتعددة فى الجهات الحكومية المختلفة وتوحيد التعريفات وإتاحة توصيف البيانات (Meta - Data) ، بما يسمح بتصميم قواعد بيانات قومية أكثر فعالية لمساندة خطط وسياسات الدعم وتحسين آليات توصيل الدعم لمستحقيه ومنع تسربه ، وإحكام الرقابة عليه .

وضع خطط وآليات لمراجعة ، وتدقيق ، وتداول البيانات بين الجهات المختلفة على مستوى الدولة بما ييسر تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين .

إنشاء شبكة تبادل البيانات والمعلومات الحكومية طبقًا لأفضل تكنولوجيا تأمين البيانات وإلزام الجهات بالربط بها وإتاحة بياناتها طبقًا للقواعد القانونية وقواعد الخصوصية .

إتاحة وتكامل البنية التحتية على مستوى الوزارات والمحافظات على مستوى الدولة .

وضع معايير لتأمين وحماية المعلومات وتعميمها للحفاظ على السرية المطلوبة ، خاصة أثناء تداولها .

إنشاء مركز الحوسبة الخاص بالحكومة المصرية مما يساهم فى رفع كفاءة البنية الأساسية وتقليل المشتريات الحكومية مع تأمين كامل البيانات .

وضع ومراقبة تطبيق معايير توحيد الأكواد على مستوى الدولة ، وكذلك القيام بجميع المهام التنسيقية بين الجهات لإنشاء وتحديث قواعد البيانات القومية والاقتصادية .

وضع السياسات والتوصيات التى من شأنها تعظيم الاستخدام الأمثل لنظم المعلومات الحكومية .

إنشاء سجل حكومى (Government Repository) للتطبيقات والأنظمة والحلول التكنولوجية والبنية التحتية الموجودة بالجهات الإدارية المختلفة على مستوى الدولة ، وذلك لإعادة استخدامها وتداولها بين الجهات وبعضها البعض طبقًا لاحتياجات كل جهة ، لتعظيم الاستفادة من الأصول المعلوماتية ، وتعظيم العائد من الاستثمارات المدفوعة ، وتجنب التكرار ، وكذلك توحيد وتنميط التطبيقات .

إنشاء قواعد بيانات قومية وذلك لاستهداف وتصنيف الأسر بما يساهم فى خدمة منظومة الدعم وأيضًا تيسير تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين .

وضع ومراقبة تطبيق معايير وآليات إتاحة ونشر المعلومات على مستوى الدولة .

إنشاء خريطة مصر للتنمية وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مما يساهم فى توفير بيانات دقيقة لتخطيط الموازنات وضمان العدالة الجغرافية فى توزيع الخدمات .

(المـادة الثالثة)

تُشكل لجنة فرعية برئاسة المشرف الفنى على الوحدة بمقر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تتولى إعداد جدول أعمال الوحدة ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها والتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى ذات الصلة بمجال عمل الوحدة .

وللمشرف الفنى على الوحدة أن يستعين بمن يراه من العاملين بالوزارات والجهات الأخرى عن طريق الندب أو النقل أو الإعارة .

(المـادة الرابعة)

تتحمل موازنة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بكافة النفقات التى يتطلبها عمل الوحدة واللجنة الفرعية التابعة لها والعاملين بها .

(المـادة الخامسة)

تكون أولوية تنفيذ اختصاصات الوحدة طبقًا لما يتقرر باجتماعاتها .

(المـادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٨ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٠ نوفمبر سنة ٢٠١٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل